عربية وعالمية

لآخر الأخبار العربية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/International

الرئيس الكازاخي: تم تضليلي في أزمة أحداث العنف بمدينة جاناوزين

آستانا ـ أ.ش.أ: صرح الرئيس الكازاخي نور سلطان نازاربابييف خلال زيارته لمدينة جاناوزين ـ التي شهدت أعمال عنف دموية في منتصف الشهر الجاري وأسفرت عن مقتل 16 شخصا وإصابة 90 آخرين ـ بأن من يقف وراء احداث العنف بعض المحرضين والمجرمين. ونقلت وكالة أنباء نوفوستي الروسية امس عن نازاربابييف قوله إنه تم تضليله بشأن الاحداث في المدينة، مشيرا الى ان بعض المسؤولين اقنعوه بأن الاوضاع في المدينة هادئة ولا تستدعي الزيارة. واضاف الرئيس الكازاخي «لقد قاموا بإعطاء كل شاب مبلغ 135 دولارا بالإضافة لمشروب كحولي، للقيام بأعمال شغب»، مؤكدا انه سيقوم بالتحقيق الجدي في هذا الشأن، مؤكدا أن قضية عمال النفط المفصولين سيتم حلها بشكل كامل.

أزنافور يشكر ساركوزي ويعبّر عن «فخره واعتزازه» بإقرار البرلمان الفرنسي قانون «إبادة الأرمن»

نيكولا ساركوزي

شارل أزنافور

عواصم ـ وكالات: عبّر المطرب العالمي شارل أزنافور عن شعوره بـ «الفخر والاعتزاز والعدالة» بعد إقرار البرلمان الفرنسي قانون تجريم إنكار الإبادة بما في ذلك إبادة الأرمن.

وقال أزنافور المطرب الفرنسي الأرمني الأصل في رسالة بعث بها للرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي أمس الأول ان الأخير «تحدث أكثر من مرة عن إدانة إنكار «الإبادة» وفقا للقانون»، مذكرا بأن حرية التعبير لا تتضمن «التعامل مع التاريخ أو إنكار الأدلة التاريخية».

وأشار أزنافور إلى أن فرنسا ومنذ عشر سنوات «كانت مصدر فخر لنحو نصف مليون فرنسي من أصل أرمني كونها كانت الدولة الأولى على مستوى العالم التي أعطت قوة لقانون الاعتراف بالإبادة الأرمينية».

وأضاف المطرب العالمي ان ساركوزي قام خلال زيارته الأخيرة للعاصمة الأرمينية يريفان في أكتوبر الماضي بدعوة تركيا إلى مراجعة تاريخها (بشأن الإبادة الأرمينية وأكد على التزامه بتبني قانونا فرنسيا يدين هذه الإبادة). يذكر أن شارل أزنافور قد تم تكليفه في 2006 بتولي منصب سفير أرمينيا لدى سويسرا وممثلها بالمكتب الأوروبي بالأمم المتحدة.

وكانت الجمعية الوطنية الفرنسية (البرلمان) أقرت الأسبوع الماضي اقتراح قانون يقضي بتجريم انكار اي إبادة يعترف بها القانون الفرنسي ومنها «إبادة الأرمن» على أيدي العثمانيين الأتراك، على الرغم من التهديدات التركية لباريس بعواقب ديبلوماسية واقتصادية وخيمة.

وتم اقرار مشروع القانون برفع الأيدي بتأييد غالبية كبيرة من النواب الحاضرين البالغ عددهم نحو 50 ومعارضة ستة نواب آخرين وهو ما أدى بتركيا إلى اتخاذ سلسلة من التدابير والقرارات بشأن العلاقات مع فرنسا في المجالات السياسية والديبلوماسية والاقتصادية والعسكرية.

وقبل انتخابه في 2007، وعد المرشح ساركوزي ممثلي الجالية الأرمينية في فرنسا التي يقدر عدد أفرادها بنصف مليون شخص، بدعم التصويت على نص قانون يدين نفي حصول «ابادة» في 1915، لكن نص القانون أهمل بسبب عدم توافر أكثرية في مجلس الشيوخ وخصوصا عدم تأييد حكومة نيكولا ساركوزي، مما أثار غضب الأرمن في فرنسا وأنصارهم. وزير فرنسي من أصل أرمني يعتبر تركيا «دولة تهدد الجميع» وفي السياق نفسه، قال الوزير الفرنسي السابق باتريك ديفيدجان أمس ان تركيا «تهدد الجميع» و«ليست بلد حقوق الإنسان»، معقبا على مشروع قانون يجرم انكار الإبادة الأرمينية تبنته الجمعية الوطنية الخميس. وقال الوزير لإذاعة «فرانس انتر» ان تركيا «بلد يهدد الجميع»، ذاكرا «اسرائيل وقبرص واليونان».

وأكد ديفيدجيان وزير الصناعة السابق والنائب الحالي في الحزب الرئاسي «ان تركيا هددت في اقل من عام اكثر من سبع دول فهل تعتقدون انه أسلوب جيد لاقامة علاقات دولية؟».

وأضاف «انني أؤمن كثيرا بالمجتمع المدني التركي. وللأسف عندما يكون لتركيا شخص لامع مثل اورهان باموك حائز على جائزة نوبل (للآداب في 2006) فهي تلاحقه لانه يقول ان ابادة الأرمن حقيقة». وشدد «في بلادنا نطالب بأن تكف تركيا عن نشر معلومات تنكر الإبادة».

ودان ايضا «مظاهر العنف التي نظمتها الدولة التركية على أراضينا بمناسبة النقاشات» حول مشروع القانون هذا.

وأضاف «مشروع القانون لا يكتفي بالتذكير بأحداث تاريخية. انه قانون يعاقب الافراط في انكار الإبادة. ولكلمة افراط أهميتها بما انها لا تمنع النقاش الثقافي»، مدافعا عن هذا النص الذي يجب ان يصوت مجلس الشيوخ عليه ليصبح قانونا. في سياق متصل، تعتزم فرنسا تدشين هيئة قضائية مختصة بالجرائم ضد الانسانية وجرائم الحرب وذلك اعتبارا من أول يناير المقبل.

وتقوم الهيئة الجديدة في أول الأمر بالنظر في عشرين من الملفات المفتوحة بالفعل بشأن الإبادة في رواندا عام 1994.

وكانت وزارتا العدل والخارجية بفرنسا قد أعلنتا في بداية عام 2010 عن إقامة الهيئة الجديدة بعد الزيارة التي قام بها وزير الخارجية الفرنسي السابق برنار كوشنير إلى كيجالي عاصمة رواندا، وتم تفعيلها بموجب القرار الصادر في الثالث عشر من الشهر الجاري. وبموجب إقامة الهيئة الجديدة فإن وزارة العدل ستقوم باستحداث مناصب من بينها قاضيا تحقيق، نائب عام، كاتبي محكمة وست موظفين جدد.

في سياق آخر، أعرب المجلس الفرنسي للديانة الإسلامية عن إدانته لعملية تدنيس نحو ثلاثين من المقابر التي تعود للمسلمين بعد أن عثر على كتابات عنصرية عليها في مدفن كاركاسون بجنوب غرب فرنسا.

وعبر المجلس الفرنسي ـ في بيان له أمس ـ عن قلقه لتكرار مثل هذه الأعمال المعادية للمسلمين بفرنسا بعد عملية تدنيس جديدة استهدفت بعد تلك التي استهدفت مسجدا وسط البلاد مؤخرا، داعيا السلطات الفرنسية إلى تكليف لجنة برلمانية لتقصي الحقائق في الأعمال المناهضة للإسلام والتي تزايدت وإلى العمل على توقيف ومعاقبة الجناة.

جدل حول زيادة رواتب نواب البرلمان التركي

أنقرة ـ أ.ش.أ: أثارت التعديلات على القانون التقاعدي الذي أقره البرلمان التركي والخاص بزيادة رواتب نواب البرلمان نقاشات حادة سواء داخل صفوف المعارضة أو بين أوساط الرأي العام التركي.

وكانت رئاسة البرلمان قد أرسلت القانون بصيغته النهائية إلى القصر الجمهوري أمس للمصادقة عليه ووضعه حيز التنفيذ، بعد أن أقر البرلمان التركي الأسبوع الماضي هذه التعديلات.

وذكرت صحيفة «راديكال» أمس أن التعديل القانوني المعد من قبل نواب حزب العدالة الحاكم أثار نقاشات عديدة بين نواب الأحزاب السياسية المعارضة من جانب، ومن جانب آخر معارضة أغلبية الرأي العام التركي لأنه ينص على زيادة رواتب نواب البرلمان بنسبة 100٪ مع العلم أن الراتب الحالي للنائب البرلماني 11 ألف ليرة تركية.

زواره يتهمون ابنته عائشة ببثه لتشويه الثوار

قيديو يصوّر القذافي عارياً قبل اغتياله يثير غضباً بالـ «يوتيوب»

القذافي عاريا قبل اغتياله بلحظات

عواصم ـ وكالات: أشعل قيديو للقذافي قبل اغتياله بلحظات عاريا نار أسئلة زوار يوتيوب حول اهتمام ثوار ليبيا بمبادئ الإنسانية، الأمر الذي وصفه بعضهم بالوحشية.

إذ استنكر الزوار إهمال بعض الثوار الليبيين لمبادئ الإنسانية، حيث يظهر في القيديو القذافي وتمت تعريته تماما قبل إدخاله إحدى السيارات قبل لحظات من اغتياله.

وتم توصيف القيديو على انه يحتوي على مشاهد غير لائقة، ولذا أكدت وسائل إعلامية على تمويه على اللقطات العارية في القيديو لعدم خدش حياء الزوار.

ووصف الزوار على الـ «يوتيوب» القيديو بالوحشية في تعذيب معمر القذافي قبل اغتياله، رغم استنكارهم في الوقت نفسه لممارسات القذافي القمعية.

وقال احد الزوار ان على الثوار احترام أقل مبادئ الإنسانية حتى لو كان الهدف ثوريا.

فيما تساءلت بعض التعليقات عن سبب ظهور هذه القيديوهات الآن بعد ان هدأ الشارع الليبي، واتهم البعض عائشة القذافي بأنها تحاول ان تزعزع أمن البلاد بانتشار مثل هذه القيديوهات، وان تشوه الثوار الليبيين.

الجدير بالذكر ان عائشة القذافي ابنة الرئيس الراحل معمر القذافي طلبت من محكمة الجنايات الدولية ان تحقق في مقتل والدها.

في سياق آخر، رفض اتحاد ثوار مدينة مصراتة الليبية تشكيل أي كيانات سياسية باسم الثوار، معربا عن تحفظه على اجتماعات قال إنها عقدت بالعاصمة الليبية طرابلس من أجل تشكيل هيئة محاربي ليبيا.

وقال الاتحاد في بيان أمس الأول إن ثوار مصراتة ينأون بأنفسهم عما يجري من محاولات لتكوين كيان سياسي من الثوار تحت أي مسمى بقصد تحقيق مكاسب سياسية أو منافع تميزهم عن باقي الشعب الليبي.

وأكد البيان أن ثوار مصراتة لم يقوموا بالثورة لأجل المنافع الخاصة أو للمناصب أو لتشكيل كيان يخلف اللجان الثورية إبان العهد السابق، وأنهم جزء من الشعب الليبي، مضيفا أن اتحاد ثوار مصراتة يدعم المجلس الوطني الانتقالي والحكومة الانتقالية، ويشدد على العمل من خلالهما على انخراط الثوار في وزارتي الداخلية والدفاع، وأن تكون مطالبهم بالطرق الشرعية.

ثوار مصراتة يرفضون تشكيل كيانات سياسية

إسلاميون في الجزائر يعتزمون الانسحاب من الائتلاف الحاكم

الجزائر ـ رويترز: بعد نجاح أقرانهم في المنطقة يعتزم حزب بارز للإسلاميين في الجزائر الانسحاب من الائتلاف الحاكم قبل انتخابات أبريل البرلمانية للدعوة إلى إصلاحات دستورية للحد من سلطات الرئيس.

قال بوقرة سلطاني زعيم حركة مجتمع السلم الإسلامية لـ «رويترز» في مقابلة إن الحركة تؤيد النظام البرلماني بدلا من النظام الرئاسي القائم حاليا وستقوم بحملة للدعوة لتغيير الدستور. وأضاف أن القرار النهائي في يد مجلس شورى الحركة وسيتخذه بحلول نهاية الشهر أما هو شخصيا فمع من يؤيدون فكرة الانسحاب من الحكومة والأغلبية معه. ولن يجرد انسحاب الحركة من الائتلاف الحكومة من أغلبيتها لكن الحركة تحظى بتأييد كبير بين الجزائريين المحافظين وهم قسم كبير من السكان.

وحققت أحزاب إسلامية نتائج جيدة في انتخابات هذا العام بعد الانتفاضات التي أطاحت بزعماء تونس ومصر وليبيا.

وقال سلطاني إن الظروف التي شهدت مولد الحكومة الائتلافية في 2002 انتهت وينبغي للحركة أن تجد وسائل جديدة لممارسة العمل السياسي.

وأسست الحركة التي كانت تعرف سابقا باسم حركة المجتمع الإسلامي (حماس) عام 1990 على أيدي أعضاء جزائريين من جماعة الإخوان المسلمين وتشارك في الائتلاف منذ عام 2004.

وأدانت الحركة انقلاب عام 1992 الذي أدى إلى إلغاء انتخابات كانت الجبهة الإسلامية للإنقاذ على وشك الفوز بها.

ولم تشارك الحركة في الانتفاضة التي أعقبت ذلك وتحولت إلى حرب أهلية استمرت عشر سنوات وسقط فيها 200 ألف قتيل. ودفعت انتفاضات الربيع العربي الرئيس الجزائري عبدالعزيز بوتفليقة إلى رفع حالة الطوارئ المطبقة منذ 19 عاما والتي فرضت لإخماد الصراع الأهلي.

كما وعد بإجراء إصلاحات من بينها السماح بتشكيل أحزاب سياسية جديدة وتحرير الإعلام وتعديل الدستور.

ويعتقد سلطاني أن بوتفليقة ليس جادا في الإصلاح وحذر من ان الناخبين سيقاطعون الانتخابات بأعداد كبيرة ما لم تنفذ الإصلاحات.

الجزائر في حالة ترقب بعد نجاح ثورات عربية في إسقاط أنظمتها

الجزائر ـ يو.بي.آي: يتساءل مراقبون للشأن الجزائري عن سبب الهدوء الحذر الذي يشهده هذا البلد العربي الأكبر من حيث المساحة والهام إستراتيجيا بحكم موقعه المطل على المتوسط وثرواته وسط ثورات في دول الجوار والمنطقة العربية أطاحت بأنظمة وغيرت معادلات كثيرة أهمها بروز القوى الإسلامية وصعودها إلى الحكم.

وللحفاظ على هذا الهدوء الحذر سارع الرئيس عبدالعزيز بوتفليقة في ابريل 2011 للإعلان عن إصلاحات سياسية قال إنها ستعزز المسار الديموقراطي في البلاد الذي تعثر عام 1992 عقب فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ بزعامة عباسي مدني وعلي بن حاج بالانتخابات التشريعية التي سارع قادة الجيش لإلغائها خشية تحول الجزائر إلى نظام «إسلاموي متشدد».

وتسبب هذا الوضع بمرحلة عنف غير مسبوقة بين الحكومة والمتشددين المسلحين راح ضحيتها أكثر من 150 ألف جزائري وخسائر مادية فاقت 30 مليار دولار فضلا عن تراجع المكاسب الديموقراطية في ظل حالة الطوارئ التي استمرت 19 عاما.

واتهمت أحزاب المعارضة السلطة بفرض إصلاحات لم تلق إجماعا كرست من خلالها النظرة الأحادية بما لا يحقق التغيير الديموقراطي المنشود.

واعتبرت المعارضة أن القوانين المتعلقة بالأحزاب السياسية والجمعيات ونظام الانتخابات ما هي إلا صورة طبق الأصل عن القوانين السابقة وتكرس هيمنة وزارة الداخلية على الحياة السياسية تمنع بعث ديناميكية وخلق مناخ التغيير والديموقراطية في الجزائر وأن الحل لا يمكن أن يأتي إلا من خلال حوار جاد بين مختلف الأطياف الجزائرية.

وحذر نائب رئيس جبهة التغيير الوطني الجزائرية المعارضة (قيد التأسيس) عبدالمجيد مناصرة من أن التغيير في الجزائر قد يتم عن طريق العنف إذا لم يتم عن طريق الديموقراطية.

وقال مناصرة (وزير الصناعة الأسبق) في مؤتمر صحافي «إذا لم نتوجه إلى الإصلاح وفق آلية الديموقراطية سنفتح الباب للتغيير بطرق أخرى ولنا في تجربتي تونس ومصر عبرة فأنا أخشى أن تدفع الجزائر نحو المجهول إن لم تجد من يتحمل المسؤولية لدفعها إلى مزيد من الحريات والديموقراطية».

واعتبر أن ما يحصل من احتجاجات اجتماعية في عدة مناطق في الجزائر منذ مطلع العام 2011 دليل على فشل السياسات وعجز منظومة الحكم والتسيير عن الاستجابة لمطالب المواطنين.

وقال «إن بوتفليقة استجاب لمطالب الإصلاحات ليس بدافع شخصي بل إن حدة الحركة الشعبية المطالبة بالتغيير في المنطقة ووصولها إلى حدود الجزائر هو ما دفعه إلى إطلاق وعود بالإصلاح فبوتفليقة ليس مبادرا بالإصلاحات وإنما أحسن قراءة الأحداث فعبر عن نيته في إجرائها».

وقال أستاذ القانون الدستوري د.فوزي أوصديق بن الهاشمي ليونايتد برس انترناشونال «إن الجزائر ليست مؤمنة بما يلزم ضد ما يحدث على أطرافها وفي عالمها العربي والتأمين الوحيد هو مزيد من الانفتاح والديموقراطية وسيادة القانون وتعزيز حقوق الإنسان وكل ذلك لا يبنى بالأماني والادعاء بقدر ما يؤسس بالأفعال والممارسة».

وتابع أن «الجزائر عانت الكثير خلال العقود السابقة من العنف بجميع أشكاله وبالتالي عدم ردة الأفعال الشعبية ومواكبة الربيع العربي لا يعني خنوعا بقدر ما هو مسؤول ومدرك.. فالربيع العربي وارتداداته لا محالة سيغير الخريطة الجيوسياسية عربيا وعالميا وأول ثماره أن التزوير والتلاعب بالإرادة الشعبية ومصادرة الصناديق أصبح صعبا وعملية شاقة لبلطجية التزوير ومحترفي الزبائنية كما لا ننسى أن العامل المشترك لمحركي هؤلاء الثورات أن أصحابها هم شباب بدون عقد منفتحون على العالم بفضل الفيسبوك والانترنت فالاستناد للمشروعيات أصبح باليا وغير صالح للاستعمال بالنسبة لهم».

من جهته قال الأمين العام لحركة النهضة الجزائرية المعارضة فاتح ربيعي ليونايتد برس انترناشونال إن «الجزائر كانت سباقة للثورة كأحداث أكتوبر 1988 التي غاب عنها العالم بسبب قلة وسائل الإعلام المتوافرة حاليا».

وأضاف «بعد توقيف المسار الانتخابي (يناير 1992) قضينا 20 عاما ونحن نلملم جراحنا للقضاء على آثار الفتنة (الإرهاب) وكان المفترض أن تجربة الجزائريين تثمن اليوم دون اللجوء إلى العنف وما يحصل في المنطقة العربية والتجربة تجعلنا نتوجه نحو التغيير الهادئ ونحن حرصنا عليه في هذه المرحلة رغم تحفظنا على البرلمان والحكومة وطالبنا بإقالتهما».

لكن ربيعي اعتبر أن قوانين الإصلاحات التي قدمها بوتفليقة «أظهرت مع الأسف أن اللعبة مغلقة» محذرا من أن «الجزائر أمام مفترق طرق فإما أن نستدرك ما فاتنا أو نكون معرضين لخيارات أخرى لا نحبذها».

ودعا إلى تجاوز الوضع الحالي من خلال «تشكيل حكومة كفاءات تشرف على انتخابات حرة ونزيهة وتجمد القوانين الحالية وعندما ينتخب البرلمان نعيد النظر في القوانين في ظل دستور جديد».

كما دعا إلى «إصلاح هادئ يساهم فيه الجميع لأن الجزائر لا تحتمل على المدى القريب ثورة أخرى بعد أن قدمت آلاف القتلى والفرصة مازالت متاحة بين أيدينا».

واعتبر ربيعي أن الإصلاحات التي تقدمت بها حكومة بوتفليقة «هي إصلاحات بنظرة حزبية أحادية ولكن هناك إمكانية الاستدراك»، محذرا في الوقت نفسه من أنه «إذا فشلت كل الخيارات فنحن نخشى أن يفتح الباب أمام التدخل الأجنبي».

وفسر نائب رئيس البرلمان الجزائري صديق شهاب ليونايتد برس انترناشونال رفض بوتفليقة عودة جبهة الإنقاذ إلى الساحة السياسية بالرغم من أنها فازت بالانتخابات في عملية شفافة بالقول «إن الجزائر بادرت بإصلاحات ديموقراطية منذ 1989 وعرفنا التعددية السياسية وكل ما آلت إليه من مآس ومراحل صعبة والسواد الأعظم من الشعب لا يريد الرجوع إلى المرحلة السابقة».

وأضاف «إن الشعب والحكومة عقدوا العزم على أخذ العبر من تجاربهم الماضية في ترسيخ التعددية والديموقراطية وهذه كلها تجعلنا نتوخى الحذر في كل خطوة في اتجاه بناء الديموقراطية في ظل ترسيخ تعددية حقيقية ومشاركة الجميع في هذا البناء المؤسساتي».

وعلى كل الأحوال عندما يمر الشتاء ويأتي ربيع الانتخابات يستبين الجزائريون نتاج ترقبهم وهل سيسفر عن ربيع ديموقراطي أم ان ما حصل قرب بلد المليون شهيد وفي دول عربية أخرى سيطرق البوابات الجزائرية.

هل غادرت منتهى الرمحي «العربية»؟

منتهى الرمحي

تغيب المذيعة منتهى الرمحي منذ مدة عن برنامج «بانوراما» الذي اشتهرت بتقديمه لسنوات على قناة «العربية». هذا الغياب رسم العديد من علامات الاستفهام عما إذا كانت المذيعة الأردنية غادرت فعلا «العربية» كما اشيع، أم ان ادارة المحطة غيبتها بسبب موقفها من الأحداث السورية وفق ما يتردد في وسائل الإعلام السورية. وسط ذلك استغرب كثيرون غيابها عن الشاشة عبر صفحتها على «فيسبوك» بعدما سأل المسؤول عن الصفحة عن رأي الناس ببرنامج «بانوراما» من دون منتهى، انهالت التعليقات التي تسأل عن سبب غيابها. وأجمع الناشطون من مؤيدي الاحتجاجات الشعبية في سورية على ان البرنامج أصبح مملا وفقد بريقه من دون منتهى، علما ان شعبيتها ازدادت كثيرا خلال تغطيتها للأحداث التي تشهدها سورية ضمن «بانوراما». ورفع بعض المتظاهرين صورها خلال احدى التظاهرات التي شهدتها مدينة «القامشلي» شمالي سورية، ووجهوا رسالة شكر لها ولمواقفها «الإنسانية»، متسائلين عن سبب قيام «العربية» بإسكات صوت الحق على حد تعبيرهم.

من جانبها، لم ترد منتهى على أسئلة الناس حول غيابها، مكتفية بكتابة بعض الكلمات التي تعبر عن رأيها الشخصي على حد تعبيرها. وكان آخرها الرسالة التي اعتذرت فيها من بعض الدول العربية لتعلن ان دمها سوري، وجاء فيها: «آسفة تونس، آسفة مصر، آسفة ليبيا،آسفة يمن، آسفة أردن، واعتذر منكم جميعا يا عرب، فإن دمي سوري قاتم، انتمائي سوري، وثورتي سورية، وقلبي سوري، ولا استطيع كبت جماح مشاعري بألم سورية، لم أعد أرى فرقا بين انتمائي الفلسطيني والسوري لأن الألم أصبح واحدا، والدم النازف واحدا، والفرق الوحيد ان القاتل في فلسطين هو العدو، أما القاتل السوري فهو أخ يقتل أخاه، يا سورية التي كدنا لما كابدته من أسى، ننسى أسانا». وختمت منتهى رسالتها: «كل ما أنشره في صفحتي يمثل رأيي الشخصي، ولا علاقة لأي جهة أعمل فيها بما أنشره».. منتهى الرمحي.

حكم بالسجن مع وقف التنفيذ لجندي ضرب متظاهراً

بوتين يتهم المعارضة الروسية بأنها ليس لها هدف محدد

موسكو ـ د.ب.أ: اتهم رئيس الوزراء الروسي فلادمير بوتين المعارضة الروسية بعدم امتلاك هدف محدد وقال امس في أول رد فعل له على المظاهرات الحاشدة التي نظمتها المعارضة احتجاجا على ما أسمته تزويرا في الانتخابات البرلمانية: «أين المشكلة؟ ليس لديهم مشكلة موحدة، ليس لديهم وسائل واضحة ومفهومة لتحقيق أهداف».

أضاف بوتين في تصريح نقلته عنه وكالة أنباء انترفاكس الروسية خلال لقائه مع ممثلين للجبهة الروسية التي أسسها: «وليس هناك أناس يتبنون أي شيء محدد».

ونظمت المعارضة الروسية مظاهرات السبت الماضي منادية بإجراء انتخابات نزيهة وحرة شارك فيها حسب بعض التقديرات ما يصل إلى 120 ألف شخص.

غير أن بوتين يرفض إجراء انتخابات جديدة وقال إن البرلمان الروسي يعمل بالفعل وإن المحاكم هي المعنية بالتعامل مع أي دعاوى ضد الانتخابات، مؤكدا في الوقت ذاته أن لهذه الحركة المنادية بإعادة الانتخابات حقا في الوجود. ودعا بوتين الذي شغل منصب الرئيس في الفترة من عام 2000 حتى عام 2008 ويعتزم خوض انتخابات الرئاسة المقررة في الرابع من مارس المقبل إلى معركة تنافسية مفتوحة، وقال: «أنا شخصيا أريد أن تكون هذه الانتخابات شفافة لأقصى درجة، وأود أن يكون ذلك واضحا للجميع، سأعتمد على الإرادة التي سيعبر عنها الشعب، وعلى الثقة». واقترح بوتين ردا على الاتهامات التي وجهت للانتخابات البرلمانية التي أجريت في الرابع من ديسمبر الجاري إجراء نقاش بشأن مراقبة مراكز الاقتراع بكاميرات متصلة بالإنترنت وطالب الآن بنقاش بشأن سبل إجراء انتخابات تحظى بمصداقية.

الى ذلك، حكم على شرطي روسي امس الأول بالسجن 3 سنوات ونصف سنة مع وقف التنفيذ لضربه بعنف معارضا أثناء تظاهرة في سان بطرسبورغ، وهو الحادث الذي أثار بثه على الانترنت فضيحة في روسيا. وحكم على الشرطي فاديم بويكو (35 عاما) بتهمة «استغلال نفوذ».